

الوَسِيَّة

مقدمة منهجية

■ إن غياب تصور دقيق عن ملكية الأرض في مصر في العصور السابقة على الرأسمالية يمثل أحد المشاكل الرئيسية التي نواجهها في دراسة التكوينات الاقتصادية الاجتماعية في تلك العصور فضلا عن ذلك فهي تلقى بظللها أيضا على نقطة البدء في دراسة العصر الحديث، أي على عملية نشأة العلاقات الرأسمالية وتحلل العلاقات السابقة عليها.

ومن المعروف أن هناك اختلافا عميقا حول تلك القضية، فهناك من يرى أن مصر لم تعرف الملكية الخاصة طوال تاريخها، وأن الدولة كانت هي المالك الوحيد للأرض وتبنى هذا الرأي عدد واسع من العلماء والباحثين المصريين والأجانب من بينهم إبراهيم عامر وأحمد صادق سعد وكذلك جبريل باير وغيرهم وقد أصبح هذا الرأي هو الأكثر شيوعا في مصر بعد نشر كتاب الأرض والفلاح لإبراهيم عامر ثم بعد إحياء نظرية الأسلوب الآسيوي في الإنتاج، على الطرف الآخر نجد هناك من يرى على النقيض من الرأي السابق أن الملكية الخاصة كانت هي السائدة في مصر شأنها شأن أي بلد آخر، ورغم عدم انتشار هذا الرأي إلا أنه لم يعدم ممثلين كبارا يدافعون عنه مثل المستشرق الفرنسي الكبير سلفر دي ساس، وفي مصر د. راشد البراوي، الذي توصل في رسالته للدكتوراه عن «حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين» إلى أن المصريين بعد الفتح العربي كانوا يمتلكون الأرض ملكية تامة مطلقة أو بتعبير القانون «رقبة ومنفعة»، وأنه لم يكن للحكومة على الملكيات الخاصة سوى حق السيادة العليا، كما كان الشأن في التشريع الحديث.

فنحن إذن إزاء وجهتي نظر، تبدوان على طرفي نقيض، ومن المفترض بطبيعة الحال أنه لا يتسع لهما معا واقع محدد رغم أن كل فريق لم يعدم الشواهد المستخلصة من هذا الواقع ليقدمها كادلة لدعم وجهه نظره في مواجهة وجهة النظر الأخرى. وبالمناسبة فنحن نجد هذا الخلاف نفسه كان قائما بين المؤرخين والفقهاء المسلمين. فقهاء المذهب الحنفي اتخذوا جانب الملكية الخاصة، ومعظم المذاهب الأخرى اتخذوا جانب ملكية الدولة، ويعني أدق إنه في حالة



لايكاد يمر يوم إلا وتطرح القضية نفسها.. من يملك الأرض في مصر؟ هل هي الدولة؟ هل هم الأعراب (في الأراضي الصحراوية) الذين وضعوا أيديهم على مساحات شاسعة منها؟ هل هي الجهات السيادية التي أقامت فيها معسكراتها؟ هل هم رجال الأعمال الذين اشتروا آلاف الأفدنة بأسعار رمزية ليبيعوها أجزاء منها بعد ذلك بأسعار فلكية؟ ماذا تعني ملكية الدولة؟ وهل تعطى هذه الملكية لحكومة ما حق التصرف بالبيع في تلك الأراضي؟ المثير أن الأسئلة التي تبدو حديثة هي في واقع الأمر قديمة جدا.. هذه دراسة جادة تتناول قضية ملكية الأراضي في مصر منذ القرن الثامن عشر.

المحرر



صلاح العمروسي

الخلاف الاجتماعي حول ملكية الأرض، وحول حق الدولة في الخراج بعد انتشار الإسلام بين السكان الأصليين من أهل الذمة، وكذلك استقرار العرب المسلمين واشتغالهم بالزراعة، ومن ثم مطالبه كل هؤلاء بعدم أحقية الدولة في خراج الأرض الذي فرض أصلا على أراضي أهل الذمة

«الفتح عتوة مع عدم تقسيمها بين الفاتحين»، صارت الأرض وقفا لصالح «جماعة المسلمين»، وأن الدولة بدورها أصبحت مجرد حارسة لهذا الوقف، وبالتالي لا يحق للإمام (أي رأس الدولة نفسه) التصرف فيها وقد كان هذا الخلاف في الحقيقة تعبيرا أيديولوجيا عن

إلخ، ولم يخل الأمر من تبدل في المواقع بين ممثلي مختلف المذاهب الفقهية المتأخرين.

ونجد الخلاف نفسه بين علماء الحملة الفرنسية حيث وقف لانكره إلى جانب الملكية الخاصة، بينما وقف جبرار إلى جانب ملكية الدولة أما إستيف ومكذلك دي شابرول فقد اتخذوا موقفاً وسطاً إلى هذا الحد أو ذاك كما سيرد تفصيل ذلك فيما بعد.

والخلاف الحالي بين الباحثين والعلماء هو من زاوية من الزوايا، انعكاس لهذه الخلافات القديمة، حيث يستعيدون إلى حد كبير نفس الشواهد والبراهين، وهذه المنهجية، التي لا تزال سائدة حتى اليوم، لا تضيف جديدا من الناحية الجوهرية، اللهم من زاوية طريقة العرض والبرهنة، وعدا ذلك فهي مجرد تكرار لتلك الخلافات القديمة. ولكننا في الحقيقة لا بد أن نتساءل قبل كل شيء عن دلالة مثل تلك الخلافات نفسها، وبدون الكشف عن تلك الدلالة تصبح مجرد لغز محير، أو رياضة ذهنية خارج التاريخ. ولذلك من الضروري أن نتساءل عن السبب أو الأسباب، في ظهور تلك الخلافات سواء بين فقهاء المسلمين، الذين عاصروا تلك الحقب التاريخية القديمة نفسها، أو حتى كانوا قضاة يفصلون بأنفسهم في منازعات الملكية، أو من الفرنسيين، وهم الذين شاهدوا الوضع على الطبيعة، أو لم تكن تنقصهم الشواهد الإمبريقية، والذين كانوا، فضلا عن ذلك، يملكون منهجية مستقرة من العلوم القانونية والاقتصادية الحديثة؟ ولما كانت تلك الخلافات قد نشأت بين من عاصروا تلك الحقب التاريخية، فمن المنطقي أنها ليست بالتالي راجعة إلى قصور في الشواهد الإمبريقية، وتكرارها وثباتها التاريخي، الذي جعلها تمتد من الفقهاء المسلمين حتى علماء الحملة الفرنسية، يمرهن على أنها ليست ناشئة عن أسباب ذاتية، أو قصور في الفهم والتحليل، وأنها تعود، بالتالي إلى أسباب موضوعية ما تستحق البحث والتحليل.

ویدفعنا كل ذلك إلى الفرضية التالية: وهي أن تلك الخلافات تنطوي على دلالات معينة وثيقة الصلة بأن هناك التباسا تاريخيا يحيط بحقوق الملكية نفسها في تلك العصور، وهذا بدوره وثيق الصلة بالعلاقات الاجتماعية القائمة، الأمر الذي أفرز بالضرورة مثل ذلك التضارب.



لم يتفق الباحثون والمؤرخون، سواء مصريين أو أجانب، على إجابة واحدة عن هذا السؤال رغم أهميته



تحفظها الملكية، إلا أنه لا يزال يرى في نفس الوقت، أن السلطان هو المالك الوحيد للأرض.

وهذا هو نفس ما أورده استيف - وقد أعلن السلطان نفسه المالك الوحيد لكل أراضي مصر ملك له، ومع ذلك فحيث إن الأرض قد انتقلت إلى مستغلين يسمون أنفسهم ملتزمين يستطيعون أن يتصرفوا فيها، وحيث كان محرماً إبطال هذا الحق الممنوح لهم، وحيث كان من النادر أن ترفض أيلولة حق الاستغلال إلى ورثة هؤلاء الملتزمين، فإن هذا النظام للأشياء ظل يحقق مزايا تتساوى مع نفس المزايا التي تحققها الملكية، فقد احتفظ الفلاحون بحق التملك المباشر والوراثي للجزء الأكبر من الأراضي التي ألت تبعتها للملتزمين، وإن كان ذلك لا يعطيهم حق بيع الأرض أو هجرها، وإذا حدث أن مات بعضهم دون أبناء أو ورثة فإن الأراضي التي كانوا يملكونها تعود لتصبح تحت تصرف الملتزم الذي يضطر لإعطائها إلى فلاح آخر، وحين يموت أحد الملتزمين، دون أن يخلف هو الآخر من يرثه تعود أرضه إلى السلطان الذي يعهد بها بدورة إلى ملتزم آخر. وهكذا يلاحظ أن استيف يقترب من الرأي الآخر، على الرغم من أنه قد بدأ شهادته مؤكداً إعلان السلطان عن نفسه بوصفه المالك الوحيد لأرض مصر.

٣. آراء دي شابرول

كذلك يتخذ دي شابرول موقفاً وسطاً وإن كان يقترب إلى حد كبير من موقف لانكريه فهو يصف أوضاع الفلاحين قائلاً: «... الفلاح في هذه البلاد البائسة، ليس بمالك للأرض، وليس بمقدوره أن يكون كذلك إنه ليس بصاحب للأرض، ولكنه قن منذ ولادته، يعمل لحساب تلك العصابة التي قهرت وطنه، واستولته إنه رقيق الدولة في اسبارطة القديمة وعبيد المستعمرات الأمريكية المعاصرة».

ويقول أيضاً: «يورث الفلاح لأبنائه حق زراعة الأرض التي في حوزته وعلى هؤلاء أولاً أن يدفعوا للملتزم نوعاً من رسوم التقليد... وإذا رفض الفلاح المورث أن يسدد هذه الضريبة بالرغم من أوامر وتنبهات المالك الملتزم فإن الأخير يستطيع أن يرغمه على ذلك».

سوف تعود إلى ما كتبه لانكريه في مكان لاحق ولنواصل عرض آراء جيران. فقد بقيت فقرة هامة على قصرها وردت في كتابات جيران، هذا نصها: «وعلى الرغم من أن كل أراضي الصعيد ملك للحكومة فإنها مع ذلك بقيت مقسمة بين القرى المختلفة ويحق لسكان هذه القرى أن يزرعوا مساحة محددة من أطيائها».

ومن الواضح إذن أن جيران يرى أن الدولة هي الطرف الوحيد المالك للأرض وينص أية حقوق كانت للملتزمين أو الفلاحين على السواء، رغم أنه يعترف لهم ببعض الحقوق التي تنتمي إلى حق التصرف ولكن مع الهبوط بها (أي الحقوق) إلى مستوى الرهن المؤقت أي الفاروقة والذي بمقتضاه يتنازل الراهن عن الأرض بصورة مؤقتة للمرتهن (صاحب الدين) لينتفع بها حتى يتم السداد. كذلك يعترف جيران بحق الميراث «استمرار الأرض في نفس العائلة، ولكن مع الهبوط به إلى مجرد «حسن صنيع الحكومة»، ودون أن يرقى إلى مستوى الحق المعترف به من الدولة، كما يعترف جيران بأن الأرض مقسمة بين القرى وهذه بدورها مقسمة بين سكانها، أي أن الزراعة الضردية المنفصلة هي الشكل السائد لاستغلال الأرض حتى في الصعيد المعروف بأنه أقل تطوراً عن مصر السفلى».

٢. آراء الكونت استيف

أما الكونت استيف، فيذهب، مثلما فعل جيران إلى أن السلطان هو المالك الوحيد للأرض، وإن كان يعترف للفلاحين والملتزمين على السواء بحقوق أوسع من تلك التي اعترف بها جيران. فهو يؤكد تمتع الملتزمين بحق التصرف بالأرض، وأنه كان محرماً إبطال الحق الممنوح لهم، فمن النادر حرمان الملتزمين من توريث أراضيهم، وذلك على خلاف جيران والذي ربط كل ذلك بالإرادة المطلقة للحكومة. ومن ناحية أخرى، يؤكد استيف، احتفاظ الفلاحين بحق التملك المباشر والوراثي وإن كانوا محرمين من التصرف فيها بالبيع، وأنهم في ذات الوقت، ليس لهم الحق في هجرها. ورغم أن جيران يستخلص النتيجة العامة التالية وهي أن هذا النظام للأشياء يحقق مزايا تتساوى مع نفس المزايا التي

١. آراء جيران

ينص جيران وجود حق الملكية الخاصة في الأرض سواء بالنسبة للفلاحين أو الملتزمين وهو إذا كان يعترف بوجود حق الميراث، فإنه لا يرجعه إلى وجود حق الإرث وإنما إلى إرادة الحاكم أما حق التصرف بالبيع والشراء فينكره جيران تماماً ويرى أن حق التصرف مقصور على ما يسمى «الرهن المؤقت، أي نظام «الفاروقة». وهذه هي مقتطفات من شهادة جيران:

ففي معرض حديثه عن بؤس الفلاح يتحدث عن أنه يرجع «إلى أن الفلاحين ليسوا هم المالكين لأراضيهم».

ثم يتحدث في فقرة أوسع عن حالة الملكية عموماً ودون تمييز بين الأرض الأثرية (أراضي الفلاحين) وأرض الالتزام، فيقول منذ أول احتلال لمصر كان حق الغزو هو السند الوحيد الذي تركز عليه حكومتها وكان الانتفاع ببعض أجزاء من الأرض الزراعية قد ترك في بعض الأحيان للشعب المهزوم فلم يكن ثمة ما يلزم لإيقاف هذا الانتفاع الهزيل سوى صدور فعلى عبر عن إدارة آخر الغزاة، ولا تزال هذه هي حاله ما يطلق عليه الملكيات الخاصة نعم تظل هذه الملكيات في نطاق نفس العائلة. ليس بسند من حق الإرث بقدر ما هو دليل على حسن صنيع الحكومة التي تظل تحتفظ لنفسها بحق التصرف في هذه الأراضي حسب مشيئتها. وكما رأينا، فليست هذه الملكيات سوى إقطاعيات قابلة للنقل (إلى آخرين) ولهذا السبب نفسه غير قابلة للبيع أو التنازل. ولهذا السبب فلا ينبغي علينا أن نلصق بتعبير «بيع عقار من الأرض، فكرة تخويل متبادل ومطلق ولكن فقط فكرة الرهن المؤقت مقابل مبلغ من المال نحصل عليه في شكل سلفة ويمتلك المقترض الأرض بنفس هذا الشكل من الملكية إلى وقت تحصيله لقروضه، وفي هذه الفترة يقوم المنتفع أو الذي ألت إليه الانتفاع خلالها بالانتفاع بالأرض التي ارتهنها. ويعلق لانكريه، على الفقرة الأخيرة في نص جيران قائلاً: «فقد ظن الكاتب المشار إليه (أي جيران) أن بيع مساحة من الأرض ليس سوى تعاقب مؤقت لا يدوم إلا إلى فترة السداد ومع ذلك فقد لمسنا أن كل الملتزمين في كل أنحاء مصر كانوا يقومون فيما بينهم بعمليات بيع مطلقة».

ومن هذه الفرضية نرى ضرورة دراسة القضية على ضوء طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة، دون أن نحصر أنفسنا في مجال الشكل القانوني وحده فهذا من شأنه أن يمكننا من فهم أدق ملكية الأرض بل يمكننا من تفسير تلك الخلافات، بدلاً من الفرق فيها نفسها، وإعادة تكرار براهين وشواهد القدماء.

وفقاً لهذه الاعتبارات سوف نحاول دراسة أوضاع ملكية الأرض في مصر في القرن الثامن عشر على ضوء مشاهدات وآراء علماء الحملة الفرنسية.

تصنيف ملكية الأراضي في

مصر في زمن الحملة الفرنسية

ومن المعروف أنه كان هناك قسمان رئيسيان من الأرض في ذلك العصر: القسم الأول: الأرض الخراجية وهذه تنقسم بدورها إلى أراض الالتزام «الأواشي» من ناحية وأراضي الفلاحين (الأرض الأثرية) من ناحية أخرى.

والقسم الثاني: أراضي الرزق والرزق الأحياسية. وهناك قسم ثالث: وهو قليل الأهمية وهو يخص أراضي «الأطلاق»، وهي أساساً تتكون من المراعى الخاصة بباشا مصر والملتزمين في أواخر العصر العثماني. والخلاف يدور أساساً حول الأرض الخراجية بقسميها، أما أراضي الرزق فليس هناك خلاف بشأنها باعتبار أنها كانت قبل وقفها ملكية خاصة معفاة من الضرائب (أو كانت الملكية الخاصة شرط لصحة ونفاذ الوقف)، وذلك بإجماع المؤرخين والفقهاء على اختلاف مذاهبهم وكذلك علماء الحملة الفرنسية، وفيما يتعلق بالأرض الخراجية، هناك أطراف ثلاثة يدور الخلاف بشأن ملكية أي منهم الأرض: الدولة، الملتزمين، الفلاحين.

عرض موجز لآراء علماء

الحملة الفرنسية

نعرض في البداية آراء كل عالم على حدة ثم نقوم بمحاولة لتحليل هذه الآراء.

هناك من يرى أن مصر لم تعرف الملكية الخاصة طوال تاريخها، وأن الدولة كانت هي المالك الوحيد للأرض



بمنعه من استغلال الأرض التي كانت في حوزة أبيه..

ثم يضيف «ومن نافلة القول أن نلفت النظر إلى أن الفلاح لا يستطيع أن يبيع الأرض التي يزرعها، حيث إن ملكيتها الحقيقية ليست في يده ومع ذلك فقد كان له الحق في أن يوجرها لبعض الوقت ويظل يحتفظ لنفسه بحق الرجوع إليها وعندما يكون الفلاح معسراً غير قادر على سداد ما عليه فإن الملتزم يستدعيه أمام القاضى ويثبت عن طريق شهود أنه لا يستطيع تحصيل أى شيء منه، أى من الفلاح. وعندئذ يعزل الفلاح المسكين من الأرض ويصبح لسيد الحق في إحلال فلاح آخر محله، ويرشح الفلاح الجديد عادة عن طريق شيخ أول القرية ويقبل الملتزم هذا الاختيار لكن ذلك لا يعنى أن الفلاح القديم قد انتزع من أرضه بغير عودة، فيكفى أن يستطيع دفع الأقساط المترتبة عليه لكي يحصل من جديد على أرضه، ومن جهة أخرى فإن حدث أن وقع ضرر بين وبالع على الفلاح على يد الملتزم، فإن بمقدور الفلاح أن يهجر حقله ويحل محله في هذه الحالة شيخ الفلاحين والملتزم..

هذا ما كتبه دى شابرول عن أوضاع ملكية الفلاحين، فهو وإن كان يتحدث عن غياب حق الملكية للفلاحين على أراضيهم بوصفهم أقناناً إلا أنه يعود فيؤكد أنهم يتوارثونها ويتصرفون فيها بالإيجار، ومن ناحية أخرى فهو يركز على حق الملتزم في انتزاع الأرض من الفلاح المعسر وعلى هجر الفلاح لأرضه إذا وقع عليه ضرر بالغ من الملتزم، ولكنه يعود فيؤكد حق الفلاح في استرداد أرضه بعد تسديد ما تراكم عليه من ضرائب وإتاوات للملتزم. ومن الجدير بالذكر أيضاً، أنه على الرغم من كل تلك الحقوق المكتسبة للفلاح هذه فإن شابرول يؤكد أنه لا يستطيع أن يبيع ما بيده من أراضى.

أما الملتزمون، في رأى دى شابرول، فإن حقوقهم في ملكية الأرض تختلف اختلافاً عظيماً عن حقوق الفلاحين، فهو يصفهم بأنهم «هم الذين يمتلكون أراضى هذه القرى امتلاكاً فعلياً».

ثم يضيف «وللملتزم الحق أن يبيع التزامه، وعندما يحدث ذلك يقوم الملتزم الجديد بدفع الميرى بدلاً منه وعندما يبيع التزامه في أرض الفلاحين فإنه يبيع كذلك الجزء الذى في حوزته والمقابل لتلك في أرض الوسية، إذا لا يمكن أن تنفصل هاتان الملكيتان.

ثم يقول «ويرث أبناء الملتزم الالتزام عن والدهم، لكنهم لا يخلضونه إلا بعد موافقة الباشا، وفي الحالة يحصل هذا الضابط (أى الباشا) باعتباره ممثلاً

للسلطان ثلاثة أمثال قيمة الفايط السنوى غير مشتمل على البرانى... ويعدل الباشوات في معظم الحالات من المبلغ المفروض كضريبة إرث ويمارسون في هذا الخصوص نحو الملتزم ما يمارسه هؤلاء نحو الفلاحين في نفس الظروف وينظر المصريون إلى ضرائب الإرث هذه باعتبارها استرداداً للأرض وهكذا يصبح أبناء الملتزم أصحاب حق في الحصول على ممتلكات أبيهم بعد دفع الضريبة المفروضة...»

وهكذا يتميز دى شابرول عن جيرانه وعن استيف أيضاً في أنه يؤكد على وجود حق الملكية الخاصة شبه التامة للملتزمين فهم يورثون أراضيهم لأبنائهم ويتصرفون فيها بالبيع وما إلى ذلك من تصرفات ومن الواضح أيضاً أن هذه الحقوق في الملكية تنطبق على أراضى الالتزام بأسرها، أى على أرض «الوسايا» وعلى أراضى

الفلاحين «الأثرية» التى تدخل في نطاق الالتزام.

ويتميز دى شابرول أيضاً بأنه يقض الخلاف حول حق الملكية بين الأطراف الثلاثة: الدولة، والملتزمين و الفلاحين لصالح الملتزمين ويعتبرهم «هم الذين يمتلكون أراضى القرى امتلاكاً فعلياً أى أراضى الفلاحين الأثرية، وذلك بالإضافة إلى أراضى «الوسية».

ولكن ينبغى أن نلاحظ أنه لم يتحدث عن ملكية الدولة لا بالتأييد ولا بالرفض وذلك على الرغم من تأكيد على ضرورة موافقة الدولة، ممثلة في باشا مصر، على توريث أبناء الملتزمين، وعلى حقوق الدولة المالية قبلهم.

٤. آراء لانكريه

أما لانكريه فهو على خلاف سابقه جميعاً يؤكد على وجود الملكية الخاصة بالنسبة للملتزمين وأيضاً بالنسبة للفلاحين هؤلاء الذين ليس لهم حتى الآن (وحسب جيران واستيف ودى شابرول) الحق في بيع أراضيهم.

«إن معظم الفلاحين في أية قرية هم ملاك أراضيها، أى ملاكها الحقيقيون، بمعنى أنهم يستطيعون أن يهبوها أو يبيعوها إلى فلاحين آخرين، والأراضى مهما كانت التغيرات التى تصيبها تبقى

على الدوام مقيدة بضريبة، ويحمل الشخص الذى يؤدي إليه هذه الضريبة اسم : ملتزم أو سيد وهو فى الواقع سيد هذه الأرض إذ هو يستطيع أن يزيد أو ينقص من قدر الضريبة التى يحصلها من هذه الأراضى كما أنه يستطيع أن يعطيها أو يبيعها للملتزم آخر، كما أن هذه الأراضى تصبح من بعده ملكاً لأبنائه ثم إنه في النهاية يضمها إلى ملكه الخاص إذا مات الفلاح المالك دون وريث، وهو الأمر الذى لا يحدث بخصوص أنواع الملكيات الأخرى التى يمتلكها الفلاح، حيث إن منزل الفلاح وأثاثه وقطعانه تؤول في حالة موته (بلا وريث، ملاحظة من الكاتب) إلى بيت المال وليس إلى الملتزم..

ثم يقول «وعندما يموت الملتزم ينبغى على أولاده، حتى يحصلوا على أملاكه، أن يحوزوا موافقة الباشا، وكانوا يحصلون

على هذه الموافقة بأن يدفعوا له ضريبة محددة، وكان الأتراك ينظرون إليها «أى إلى هذه الضريبة. باعتبارها شكلاً من إعادة الشراء للأرض، وبدون ذلك تعود الأرض لتصبح من حق بيت المال. وإذا مات مالك دون أن يخلف أبناء أو يكتب وصية فإن ممتلكاته تؤدي إلى بيت المال ولكن إذا ما كتبت وصية فإن تنفيذها يقع على عاتق من كتبت لصالحهم أياً كانوا، وبذلك يكون عليهم أن يدفعوا الضريبة للباشا..

ويلاحظ أن لانكريه قد بدا شهادته بالتأكيد على أن فلاحى القرى هم ملاك أراضيها الحقيقيون، ولهم عليها حق التصرف بالبيع والشراء والهبة ولكنه أكد في ذات الوقت أن الملتزمين هم سادة الأرض نفسها ويتصرفون بدورهم فيها أيضاً بالبيع والهبة إلخ، وذلك بخلاف ملكيتهم لأرض الوسايا، تلك التى يعود إليها لانكريه في نص خاص، وهكذا يصبح هناك طرفان (الفلاح والملتزم) ينسب لهما لانكريه ملكية الأراضى الأثرية للفلاحين، ولعل هذا يشكل تناقضاً ظاهرياً في شهادة لانكريه، سوف نتعرض إليه فيما بعد، وبطبيعة الحال فإن الطرف الثالث وهو الدولة لا ينظر إليها لانكريه بوصفها طرفاً مالكا للأرض.

ويلاحظ أيضاً أن لانكريه يعود في الهامش ليقول إنه نادراً ما يبيع الفلاحون أراضيهم لأن الأراضى عادة بخسة القيمة وإذا ما أصبح فلاح ما حائزاً على وسائل

الزراعة فإنه يحصل على الأرض دون شرائها وفي نفس الوقت فإنه من المؤكد أنه كان للفلاحين حق بيعها ولن نعدم أمثلة على ذلك.

وهكذا فعلى الرغم من ندرة وقائع حالات تصرف الفلاحين في أراضيهم بالبيع للأسباب المذكورة إلا أن لانكريه لا يرى في ذلك ما يلغى وجود هذا الحق. ثم يورد لانكريه حقا آخر للتصرف وهو الرهن «الحيازى» المسمى بالغاروقة، الذى بمقتضاه تنتقل أرض المقرض إلى المقرض حتى يتمكن الأول من سداد الدين للأخير، فعندما يجد فلاح نفسه عاجزاً لحد لا يستطيع معه أن يزرع كل أراضيه فإنه يقوم برهن جزء منها لقاء مبلغ معين يستغله في زراعة الجزء الذى احتفظ به، وعندما يستطيع أن يرد المبلغ الذى حصل عليه فإن الرهن يتوقف وتعود الأرض التى رهنها إلى حوزته، ويسمى هذا النوع من الرهن: الغاروقة..

وبينما يركز دى شابرول على أحد جوانب علاقة الفلاح بالملتزم التى تمكنه من نزع أرض الفلاح إذا ما عجز عن دفع الضرائب، فإن لانكريه يركز على الجانب الآخر فيؤكد أن الملتزم «لا يستطيع أن ينتزع من الفلاح الأرض التى يزرعها، طالما - على الأقل - لم يلمس أن الفلاح غير قادر على زراعتها... وما دام الفلاح، نتيجة لذلك، يقوم بدفع الضرائب المقررة.. ثم يركز على حق عودة الفلاح إلى أرضه إذا نزعته منه بسبب عجزه عن دفع الضرائب، وذلك «إذا ما تملك الوسائل التى تمكنه من سداد ما عليه من ديون متأخرة إلى الملتزم».

وأخيراً يضيف لانكريه «أن الفلاحين يتمتعون بكل الحرية في اختيار نوع المحاصيل التى يريدون أن يزرعوها في أراضيهم فهم يستطيعون أن يبنروها بالقمح، أو الأرز، أو الذرة حسبما يتراءى لهم بشرط أن يدفعوا الضريبة للملتزم وليس للأخير أن يرغمهم على شيء..»

وإذا كانت أراضى الفلاحين كما رأينا، تنشأ عليها حقوق ملكية لكل من الفلاحين والملتزمين، فإن الأخيرين ينفردان بملكية أرض «الوسايا» يقول لانكريه:

«انتهيت الآن من شرح الطريقة التى كان الفلاحون يمتلكون بها الأرض، وكيف كانت ملكيتها تقسم بينهم وبين الملتزمين، وسأتحدث الآن عن جزء آخر من الملكية كان في حوزة هؤلاء الملتزمين، وهو يشمل على الأراضى التى تتبعهم كلية والتي لم تكن تدفع من ضرائب إلا بضريبة الميرى، وهذه الأراضى كانت تعتبر ملكية خاصة كانت تسمى أرض الوسية أو أرض الملاك. ولم يكن هذا النوع من الملكية موجوداً في

الوسية

وهناك من يرى على النقيض أن الملكية الخاصة كانت

هى السائدة فى مصر

شأنها شأن أى بلد آخر



أسلوب الإنتاج مستمرا، أى تبقى الأرض على الدوام فى أيدي الفلاحين ليتوارثوها فى نفس الوقت الذى يتوارثون فيه تلك الالتزامات المتمثلة فى دفع الربيع الإقطاعى، ومعنى ذلك أنه أيا كان الادعاء من طرف الحكومة بملكيته الأخيرة للأرض ويكل ما تتمتع به من جبروت، لا يوجد لها من خيار سوى ترك الأرض بين الفلاحين ليتوارثوها وليكتسبوا عليها حقوق ملكية فعلية (ليست قانونية)، وذلك حتى تستمر عملية الإنتاج، ومن ثم تكون قادرة على إعادة إنتاج الربيع، من خلال مجموعة من القواعد والأعراف والحقوق، ودون اللجوء بصفة دائمة إلى الإكراه فوق الاقتصادى (أى العنف)، الذى يستخدم فقط عند الضرورة، ويتركز بصفة خاصة فى المرحلة الأخيرة، أى عند وفاة الفلاحين بدفع الربيع المفروض عليهم، أيا كان شكله (ربيع نقدي، أو عيني، أو عمل - أى السخرة -). وهى فوق كل ذلك تستخدم كل جبروتها فى ربط الفلاح بالأرض وليس طرده منها، فالملتزم أو الحكومة إذا كان بمقدوره طرد فلاح ما من أرضه، إذا لم يكن قادراً على سداد الربيع، أو سداد رسم التوريث، فإنهما (الملتزم والحكومة) ليس بمقدورهما انتزاع أرض مجموع الفلاحين أو قسم محسوس منهم، طالما كان أسلوب الإنتاج قادراً على إعادة إنتاج نفسه، ومن ثم علاقاته الإنتاجية، أما طرد أفراد من الفلاحين من أراضيهم، كما أن السماح بهجرة فردية للفلاحين، فما ذلك إلا لأن الدولة والمليّن يكونان قادرين على إحلال فلاحين آخرين محلهم إلى حين الوفاء بالضرائب. أما إذا حدثت هجرة واسعة تتخذ أبعاداً ظاهرة، فهي تواجهها بالقوة المسلحة.

هـ- وعلى ذلك فإن كان استيف يقول إن الفلاحين ليسوا بملاك حقيقيين فإنه محق فى ذلك تماماً، طالما أنه يقصد أن يؤس الفلاح الفقير ناشئ من حرمانه من الإنتاج الفائض لأرضه، ولا يبقى إلا ما يحافظ على حياته البائسة. أما لانكريه عندما يقول إن الفلاحين هم الملاك الحقيقيون للأرض، فهو محق بقدر معين، أى بقدر ما يتعلق الأمر بوجود حق ما للملكية مكفول لهم بحكم نفس العلاقة الإقطاعية التى تقتضى ربطهم بالأرض وتوارثهم لها أباً عن جد، أى التى ترتب لهم نوعاً من حق الملكية الفعلية على أراضيهم. ببساطة إن كلا منها يركز على أحد جانبي العلاقات الإقطاعية.

وهذا الحق يتضمن التصرف بالبيع والشراء. فعلى الرغم من ندرة حدوثه، إلا أنه كان مكفولاً، ولانكريه فى الحقيقة محق فى حديثه عن وجود هذا الحق، ولا يقلل منه حديثه عن ندرته، ونجد دليلاً على ذلك من شهادة

أن الفلاحين هم الملاك الحقيقيون للأرض، ويؤكد أن لهم الحق فى التصرف فيها بالبيع والهبة.

إلا أنه هو نفسه يعود فيؤكد أنه نادراً ما يقع فعل البيع لأراضى الفلاحين «الأثرية»، ولكن بينما يفسر جبرار غياب وقائع التصرف فى الأرض بالبيع والشراء، إلى غياب حق الملكية فإن لانكريه يفسر ندرة وقائع مثل تلك التصرفات بأن أسعار الأرض بخسة.

٣- إن الجميع يتفقون (بما فى ذلك لانكريه الأشد تطرفاً فى تأكيد حق الملكية للفلاحين) على أن هناك قيوداً محددة على حق تملك الفلاحين لأراضيهم: فالفلاح يتوجب عليه دفع رسم توريث، وإلا فقد مؤقتاً حقه فى استغلال الأرض التى له حق توارثها، كذلك فإن الفلاح المعسر يطرد من الأرض، حتى يضى بديونه من

الضرائب المفروضة عليه، وله الحق فى الرجوع إلى أرضه متى كان فى مقدوره الوفاء بديونه.

٤- نخرج من كل هذا العرض، أن هناك اتفاقاً كبيراً على الوقائع الأساسية فيما يخص أرض الفلاحين وأن هناك اختلافات محدودة على تفاصيل تلك الوقائع، لكن الاختلاف الواسع يقوم فى التحليل وفى النتائج المستخلصة، والفصل فى هذا الخلاف يتطلب الخروج من دائرة التحليل القانونى إلى دائرة التحليل الاقتصادى الاجتماعى لعلاقات الإنتاج.

فملكية الفلاحين للأرض هى ملكية قنية أى ملكية محملة بالأعباء والحقوق التى تعود إلى الدولة، وإلى طبقة الملتزمين الإقطاعيين. وعلاقات الإنتاج الإقطاعية تفرض طريقة نوعية محددة للجمع بين الفلاحين وبين الأرض باعتبارها وسيلة الإنتاج الرئيسية، وتقوم هذه الطريقة على تزويد الفلاحين بالأرض وربطهم بها وإجبارهم على عدم هجرها، مقابل دفع الربيع الإقطاعى للدولة والمليّن، والذى اتخذ فى مصر العثمانية صوراً متعددة: المال الحر (وهو عادة ما يكون أكبر من الميرى الذى يعود إلى السلطان، حيث يتضمن المال الفايز الذى يعود إلى المليّن، ويتضمن أيضاً مال الكشوفية الذى يعود للبك أو حاكم الولاية) والمال البرائى يتكون من مختلف الإتاوات الإقطاعية المستجدة. وهذه العلاقة يعاد إنتاجها مادام

القرى التى تتبعه بصفة أساسية رجلاًن مكلفان بزراعة وحصد أراضيهم، أى «الوسية»، ويسمى الأول الخولى ويسمى الثانى الوكيل أو المحصل. ويقوم الخولى بالتنسيق مع مشايخ البلد بتوزيع الأرض على مختلف الفلاحين... ويبدأ الوكيل القيام بأعماله عندما يحين وقت الحصاد، فيمسك سجلاً بكميات الحبوب المحصودة ويودعها فى بيته ويحضر معه شيخ البلد كشاهد، ويتلقى الفلاحون ٦٠-٤٥ مدينى عن زراعة الفدان الواحد. أما عن الحصاد فإنهم يحصلون على مكيال من القمح أو الشعير يساوى على أكثر تقدير ١/٢٢ من الإردب، وذلك عن اليوم الواحد،.

ويمكننا أن نخلص مما سبق أن حق التملك الفردى لا شك فى وجوده بصورة معينة، ولكن هناك وضعاً متميزاً لهذا الحق بالنسبة للفلاحين من ناحية،

وبالنسبة لسادتهم من الملتزمين من ناحية أخرى ولهذا سنناقش هذه النتيجة بصورة منفصلة عند كل من الفلاحين والمليّنين^(٩)، ثم نتناول مشكلة ملكية الدولة.

أ. حق الملكية وتناقض

أوضاع الفلاحين

١- إن الجميع باختلاف آرائهم يتفقون على وجود الاستغلال الخاص، والتملك الخاص لأراضى الفلاحين. ذلك أن أشد العلماء تطرفاً فى نفي وجود الملكية الخاصة، وهو مسيو جبرار يعترف بأن «الملكيّات تظل فى نفس العائلة، أى يجرى توارثها بين الأبناء، أما نفيه لوجود حق الملكية بما فى ذلك حق النقل بالميراث، فيعود إلى أنه يرجع هذا التوارث إلى «حسن صنيع الحكومة، وليس إلى سند من حق الإرث. فنفى جبرار لحق الفلاح فى الملكية لا يقوم على إنكار واقعة التوارث داخل نطاق نفس العائلة، وإنما يقوم على تفسيره الخاص للمصدر الحقيقى الذى تقوم عليه واقعة التوارث تلك التى يعترف بها.

٢- وإذا كان جبرار، قد نفى حق الفلاحين فى التصرف فى أراضيهم بالهبة والبيع، فإن لانكريه الذى يقف فى أقصى الطرف الآخر فى تأكيد حق الملكية، يؤكد

الصعيد بعد المنيا، ولكن يمكن القول عامة أن أراضى الوسية، فى مصر السفلى، كانت تبلغ حوالى ١/١٠ من أراضى الفلاحين^(١٠). ويلاحظ أن التصرف فى أراضى «الوسية»، يرتبط بالتصرف فى أراضى الفلاحين، فإذا باع الملتزم الأولى بأكملها فإنه يبيع معها فى نفس الصفقة الثانية بأكملها، وإذا باع نصف الأولى فإنه يبيع معها نصف الثانية وهكذا، وذلك أيا كانت النسبة بين النوعين من الأرض.

ولكن ما هو الفرق بين طريقة الاستغلال فى أراضى الفلاحين وفى أرض الوسية؟ لقد عرفنا من لانكريه أن أرض الفلاحين تزرع بشكل مستقل عن الإدارة المباشرة للمليّن، ويدفعون له ثلاثة أنواع من الضرائب: الأول: المال الحر (وهو يتكون من الميرى والمضاف) يدفعه الفلاح للمليّن الذى بدوره يدفع للدولة المال الميرى ويحتفظ لنفسه بالفرق الذى يسمى المضاف، والنوع الثانى: المال البرائى ويحتفظ به الملتزم لنفسه، والنوع الثالث: عبارة عن مجموعة من الضرائب مثل الكشوفية، الضرد، الكلف، المخارم، رفع المظالم... الخ.

المهم هنا أننا إزاء زراعة صغيرة مجزأة تتم بصورة مستقلة عن الإرادة المباشرة للمليّن، وهى أرض يحوزها الفلاح بشكل وراثى، فضلاً عن حقوق التملك الأخرى، وفى نفس الوقت يكون تابعاً للمليّن ومقيد إزاءه بدفع الربيع، وما يتبقى بعد دفع كل تلك الضرائب والإتاوات يمثل «الإنتاج الضرورى» لمعيشة الفلاح.

وتحدث «لانكريه» عن عدة طرق لاستغلال أرض «الوسية»، فقد كان الفلاحون «يرغمون فى بعض المناطق على زراعتها بطريق السخرة». أى أن الملتزم يحصل على عمل الفلاحين بصورة مجانية، الذى يمثل نوعاً من الربيع فى صورة عمل مباشر، أى «ربيع عمل».

وفى أحوال أخرى كان الفلاحون يستأجرون أرض «الوسية»، إما بطريق غير مباشر عن طريق تأجيرها جملة واحدة إلى «شيخ البلد الذى يدير فى نفس القرية زراعة أراضيهم الأخرى، وثمن الإيجار على الدوام أكبر من مجموع المال الحر والبرائى الذى تغله أرض الفلاحين فى هذه القرية». ويعنى ذلك أن دخل الملتزم يظل أعلى من دخله من أراضى الفلاحين، وإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن مشايخ القرى يقومون بإعادة تأجير هذه الأرض مرة أخرى للفلاحين، ويحصلون بدورهم على جزء من الربيع، فإن ما يتبقى للمزارع الفعلي، أدنى بكثير مما يحصل عليه من أراضيهم الأثرية.

كذلك قد يقوم الملتزم بتأجير أرض «الوسية» مباشرة إلى الفلاحين، وفى هذه الحالة، يكون الملتزم فى كل واحدة من

الخلافا نفسه كان قائما بين الفقهاء المسلمين. فالحنفيون - عكس معظم المذاهب الأخرى - كانوا مع الملكية الخاصة



اللائحة السعيدية نفسها، التي تعبر بذلك عن وجهة نظر الدولة، فهي البند الرابع تؤكد على حق الدولة في ملكية الأرض، بقولها «إن الأرض الخراجية لا تملك لمزارعين فيها، بل ليس لهم فيها إلا حق الانتفاع بها فقط» إلا أنها تعترف في البند العاشر بأنه «الجاري منذ قديم الزمان أن المزارعين في الأراضي الميرية الخراجية يستقلون حقوقهم من أراضي الزراعة، ويفرغونها لغيرهم بموجب حجج شرعية». وربما يوجد تناقض ظاهر بين نصي «ملكية، الفلاحين للأرض والتأكيد على أن ما للفلاحين من حقوق لا تتجاوز حق الانتفاع، أي لا تتجاوز حقوق المستأجرين، وبين الاعتراف في نفس الوقت «بحق الإسقاط والإفراغ، (أي البيع والشراء) منذ

قديم الزمن، فضلاً عن حق الإرث. وذلك بموجب حجج شرعية، أي معترف بها قانوناً من الدولة. وفي الحقيقة أن حق الفلاحين من حيث الشكل يتجاوز حق الانتفاع وأقل من حق الملكية التامة، وهو ما يطلق عليه البعض «ملكية الانتفاع، ولكنه من حيث المحتوى يعكس الوضعية الاجتماعية المتناقضة بين الدولة والفلاحين، فالتأكيد الأول (نفي حق الفلاح في ملكية الأرض) لا يعني سوى تأكيد حق الدولة في الربيع الإقطاعي، وهنا لا يهم الدولة مسألة التصرف في الأرض وانتقالها من فلاح إلى آخر، طالما أن أي منهما سيتكفل بدفع الربيع للدولة، وينهض ذلك دليلاً على عدم كفاية التحليل القانوني لفهم التعقيد القانوني الناشئ من طبيعة العلاقات الإقطاعية،

فدائرة التحليل القانوني لن تفسر على الإطلاق لماذا تركت الدولة (مالكة الرقبة) للمستأجر الذي ليس له سوى «حق الانتفاع، إمكانية ممارسة حق التصرف (بالبيع والشراء والهبة والإرث إلخ) مهما تكن هناك قيود على ذلك الحق. أما إذا دخلنا دائرة التحليل الاقتصادي الاجتماعي، فسوف يصبح الأمر شديد الوضوح. فالعلاقة الإقطاعية كما سبق القول تقوم على ربط الأرض بالفلاح، وقيام الفلاح بالإنتاج بعيداً عن الإدارة المباشرة لسلطة الإقطاع (على نقيض الإنتاج العبودي والراسمالي على السواء)، ومن هنا تقتضي هذه العلاقة وضع الأرض في يد الفلاح، ثم إلى ورثته من أجل إعادة إنتاج نفس العلاقة، ومع تقادم الزمن يتحول حق الفلاح إلى ما

هو أقوى من «حق الانتفاع، الذي يمنح عادة بشكل مؤقت إلى المستأجر وهو أدنى من حق الملكية التامة لسلطان غاز خارجي (أو حماية أمير إقطاعي) يقوم بفرض إتاوات على الفلاحين «ربيع إقطاعي، في مقابل عدم نزاع أراضيهم من أيديهم ليؤدي ذلك إلى الانتقاص من ملكيتهم التامة لأراضيهم.

وتصبح المشكلة أكثر تعقيداً حينما ندرك التباين الشاسع بين أوضاع الفلاحين في ظل نفس وضعية «الحق الشرعي، في الأرض أياً كان مداها، وأياً كان تكييفه القانوني فهو بالنسبة لفلاح صغير لا يبقى له سوى ما يمسد رمقه بعد دفع الربيع الإقطاعي، له معنى مغاير تماماً لما يعنيه بالنسبة لفلاح غني يكون قادراً على

فتح.. وصلح.. وآراء اختلفت

ملكية الأرض فقهيًا

ارتبط هذا الخلاف بتقسيمات معينة للأقطار التي شملتها «الفتوحات»، فهناك الأرض المفتوحة صلحاً والأرض المفتوحة عنوة ولم يقتصر الخلاف بين الفقهاء على الأحكام الخاصة بهذين الصنفين من الأراضي، وإنما اتسع ليشمل الوقائع التاريخية لعملية الفتح نفسها فرغم أن مثل هذه الوقائع التاريخية كان يجب أن تكون ثابتة وبعيدة عن أي خلاف، باعتبارها أحداث كبرى يفترض أن تعرف طريقها إلى التدوين، إلا أن الطابع الأيديولوجي للخلاف زعزع أي يقين حول طريقة الفتح، فلم يفلت أي بلد من ادعاء طرف أنه فتح عنوة ومن ادعاء طرف آخر أنه فتح صلحاً ولم يعدم أي طرف من حيك رواية أو إبراز وثيقة، ولتكن وثيقة بأحكام للصلح على سبيل المثال، وفيما يتعلق بمصر نجد هناك من يجزم بأن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد، وهناك من يستثنى هذه البلد أو تلك فيذكر البلاذري أن عمرو بن العاص قال من فوق المنبر «لقد قعدت مقعدى هذا وما لأحد من مصر من قبض مصر على عهد ولا عقد، إن شئت قتلت وإن شئت خست (يقصد توزيع الغنائم حيث كان يستبعد أولاً الخمس لله وللرسول (صلى الله عليه وسلم) ثم يقسم الـ ٤/٥ على الجند) وإن شئت بعث، إلا أهل انطابلس فإن لهم عهداً يوفى لهم به».

وفي نفس الوقت نجد من يؤكد أن مصر قد فتحت صلحاً ويورد نص وثيقة للصلح (يراجع البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، كتاب فتوح البلدان، القسم الأول، ملكية النهضة المصرية، بدون تاريخ، ص ٢٤٩ - ٢٥٨ - وكذلك تاريخ الطبري لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، الجزء الرابع، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٧، ص ١٠٦ - ١٠٩).

أما أحكام أرض الصلح فليس هناك خلاف كبير عليها، فهي تعتبر ملك لأهلها من أهل الذمة لهم عليها حق التصرف بمختلف أركانها (التوريث والبيع إلخ) وذلك في مقابل فرض الخراج على أهل الذمة، ويأتي الخلاف حينما يدخل أهلها الإسلام، أو يحصل عليها عربى مسلم، فالذهب الحنفى يرى أن الخراج لا يسقط بإسلام أهلها لأن الأرض كانت في الأصل دار حرب قبل فتحها بالصلح، لذلك تستمر على حالتها الأصلية ولا تتأثر بالحالة الدينية لمالكها.

أما المذاهب الأخرى جميعاً (الشافعية، المالكية، الحنابلة) فقد أقرت بأن خراج أرض الصلح يسقط بالإسلام مثله في ذلك مثل جزية الرؤوس، فهذه المذاهب الأخيرة تبدو أكثر تقوى واتساقاً، ومع ذلك فقد كانوا يميلون غالباً إلى الروايات التاريخية التي تؤكد أن أرض المعجم فتحت عنوة وليس صلحاً، وفي بعض الحالات ابتدئ نوع آخر من أرض الصلح ترد فيه شروط للصلح تجعل من أحكام الأراضي فيها متطابقة مع أرض العنوة.

وأما أحكام أرض العنوة فيدور عليها خلاف كبير، فهي في الأصل تعتبر من غنائم الحرب، وبالتالي فقد كان من المفترض أن توزع على الجند وفي هذه الحالة تكون الأرض عشورية وتصبح ملكاً تاماً للفاتحين المسلمين. ولكن واقع الأمر أن تلك الأراضي لم توزع على الفاتحين وتركت بأيدي أهلها وعند هذا الحد بدأ الخلاف، فالذهب الحنفى يذهب إلى أن الأرض في هذه الحالة ينسحب عليها ما ينسحب على أرض الصلح مع فارق واحد، ويتلخص هذا الفارق في أن الخراج في أرض الصلح يكون مسمى (أي متفق عليه) في وثيقة الصلح فلا يحق للإمام أن يفرض المزيد. أما مقدار خراج أرض العنوة يكون مرهوناً بإرادة الحاكم. يقول أبو يوسف «أما قوم من أهل الشرك صالحهم الإمام على أن ينزلوا على الحكم والقسم وأن يؤدوا الخراج فهم أهل ذمة وأرضهم أرض خراج ويؤخذ منهم ما صولحوا عليه، ويوفى لهم ولا يزداد عليهم، وأما أرض افتتحتها الإمام عنوة فقسّمها بين الذين افتتحوها... هي أرض عشر، وإن لم ير قسمتها ورأى الصلاح في إقرارها في أيدي أهلها كما فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه فله ذلك، وهي أرض خراج وليس له أن يأخذها بعد ذلك منهم، وهي ملك لهم يتوارثونها ويتابعونها ويضع عليهم الخراج، ولا يكلفوا من ذلك ما لا يطيقون» (القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، نشرة قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية - ومكتبتها، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٣٩٦ هـ - ص ٦٨ - ٦٩).

وعلى النقيض من ذلك فإن المذاهب الثلاثة الأخرى، ترى أن أرض العنوة، إذا لم تقسم بين الجند الفاتحين، وتركت بيد أهلها فإنها تتحول إلى أرض وقف لجماعة المسلمين، ويكون خراجها بمثابة أجرة (أي إيجار) لا يسقط إذا ما تحول صاحبها إلى الدين الإسلامي، أي أن حالتها القانونية (ومن ثم الاقتصادية الاجتماعية) تظل مستقلة عن حالة المالك الدينية، على خلاف أرض الصلح.

ويجب أن نذكر هنا أن هذا الخلاف اندلع في فترة متأخرة بعد استقرار العرب المسلمين واشتغالهم بالزراعة وكذلك دخول أهل الذمة (الذين بقيت الأرض سواء كانت صلحاً أو عنوة بأيديهم) في الإسلام ومن ثم نشأت حركة واسعة للمطالبة بإسقاط الخراج أسوة بالجزية ومن هنا نشأ الصراع حول أحكام الأراضي؛ وكذلك نشأ الصراع حول طريقة الفتح نفسها فمال الفقهاء بطرق مختلفة إلى تأبيد الخراج على الأرض، حفاظاً على آلة الدولة من الانهيار في مواجهة المطالبة بإسقاطه. ويمكن أن نقول أيضاً إن هذا الخلاف نفسه يؤكد حقيقة تداول الأرض من الناحية الفعلية وكما تؤكد الشواهد التاريخية مثل وثائق البردى العربية، فلم يكن يهم الفقهاء سوى تأكيد استمرار فريضة الخراج بغض النظر عن دخول الشخص الإسلام أو عدم دخوله، أو انتقال الأرض من أهل الذمة إلى المسلمين العرب الذين استقروا بعد الفتح. ومما له دلالة أيضاً أن جزية الرؤوس نفسها لاقت مقاومة في إسقاطها عن دخل من الذميين الإسلام.

ومن الجدير بالذكر أن مواقف الفقهاء قد تبدلت على مر التاريخ وفق تبدل

الفلاحين. وعلى ذلك لابد أن يرتفع سعر الأرض (الذي لا يعدو أن يكون رسمة للربع إذا استعيرنا مصطلحات العصر الحديث). ومن هنا فإن نفي جبرار غير مبرر منطقياً، ولا يتفق مع الوقائع في أن واحد وشهادة لالكريه هي الشهادة الأصح تماماً (وهي تتفق أيضاً مع شهادات كل من استيف، ودي شايرويل) تلك الشهادة التي تؤكد حق ملكية الملتزمين، وقيامهم بجميع التصرفات: البيع والشراء والميراث... إلخ. وفي دراسة حديثة للدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، نجد ما يؤكد شيوع التصرف في ملكية الملتزمين بالبيع والشراء، ويورد بيانات عن عدد الملتزمين وفئاتهم في سنتي ١٦٥٨ (بداية

الفعلي لهذا الحق كان واسع الانتشار (وليس نادراً كما هي الحال في أراضي الفلاحين)، كما أن سعر أراضي الالتزام لم تكن بخسة كما كان الحال في أراضي الفلاحين، حيث إن هذه الملكية، لا تعنى فقط التمتع بحق الحصول على نتاج أراضي الأواشي (التي كانت تزرع بالسخرة، فضلاً عن الإعفاء من الضرائب للدولة)، ولكن تعنى أيضاً الحق في الحصول على الفايط وغيره من الإتاوات الإقطاعية كجزء من الربع الإقطاعي المفروض على أراضي الفلاحين الملحقه بالأوسية. وتلك الأراضي التي تنتقل إلى الملتزم الجديد بنسبة ما اشتراه من أرض الأوسية فإذا اشترى نصف مساحة الأوسية انتقل إليه حق حيازة الربع من نصف أراضي

التباين يستحيل التعرف عليها دون تحليل الواقع الاقتصادي الاجتماعي للفلاحين.

ب. حق الملكية في أراضي

الأوسية، الملتزمين.

إذا كان من الممكن تفهم نفي جبرار لحق ملكية الفلاحين، باعتباره تأكيداً على مضمون العلاقة القنية، ويسبب ندرة الاستخدام الفعلي لحقوق التصرف بين الفلاحين الأقنان، والضمن البخس لأراضيهم، إلا أنه لا يمكن بأي حال قبول نفي جبرار لحق الملكية في أراضي الملتزمين (الأواشي)، حيث إن الاستخدام

تأجير أرضه والحصول منها على دخل، يتبقى له بعد دفع الربع المطلوب منه للدولة وأمراء الإقطاع، علماً بأن التمايز بين الفلاحين شديداً القدم في مصر (انظر على سبيل المثال د. زبيدة عطا في كتابها «الفلاح المصري في القرنين السادس والسابع الميلاديين»، حيث تورد وثيقة هامة من القرن الثاني الهجري لحيازات ٢٤ مزارعاً تتراوح بين ٥.٢ إلى ١٢٠ فدان، وثيقة أخرى تتراوح فيها الحيازات بين ٢٣ و ٤٠ فداناً). ولعل ذلك يجعل العلاقات الإقطاعية أشد تعقيداً، كما ينهض ذلك دليلاً آخر على قصور التحليل القانوني للملكية، حيث إن ذلك الشكل القانوني الواحد من «حق الملكية» في الأرض الخراجية، ويخفي تحته علاقات شديدة

محصلتها التحيل على سلب أموال الناس، ونزع ما بأيديهم من مال وعقار وميراث وغير ذلك...»، ثم يضيف أن الفرنسيين اشترطوا «بأن يأتي أصحاب الأملاك بحججهم، وسنداتهم الشاهدة لهم بالتمليك، فإذا أحضروها وبينوا وجه تملكهم لها، إما بالبيع، أو الانتقال لهم بالإرث عن أسلافهم، لا يكفي بذلك، بل يؤمر بالكشف عليها في السجلات، ويدفع على ذلك دراهم بقدر عينه... فإن وجد تمسكه مقيداً بالسجل، طلب منه بعد ذلك الثبوت، فإن أثبت بشهادة البينة، وقبلوها دفع مقرراً آخر على ذلك الإشهاد، وكتب بذلك تصحيحاً (أي الناشر بصحته)، ويكتب له بعد ذلك تمكين (أي سند يعطيه حق الملكية)، وينظر بعد ذلك في قيمته، ويدفع على كل مائة اثنين، فإن لم يكن له حجة، أو كانت، ولم تكن مقيدة بالسجل، أو مقيدة ولم يثبت ذلك التقييد، فإنها تضبط لديوان الجمهور، وتصير من حقوقهم. وهذا من أخبث التحيل على نزع الأملاك والعقارات من أيدي أربابها، وذلك أن الناس إنما وضعوا أيديهم على أملاكهم إما بالشراء، أو بأيلولتها لهم من مورثهم أو نحو ذلك، بحجة قريبة أو بعيدة العهد، أو لحجج أسلافهم ومورثيهم، فإذا طولبوا بإثبات مضمونها وسجلاتها تمسروا أو تعذر لحادث الموت أو الأسفار، أو ربما حضرت الشهود فلم تقبل، فإن قبلت فعلت به ما ذكر». (عبد الرحمن الجبرتي: مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتب والوثائق القومية، مركز وثائق تاريخ مصر الحديث والمعاصر، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٨، ص ٥٧). وقد ورد نفس النص بلهجة مخففة في «تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، دار الجيل، بيروت ج ٢، ص ٢٠٩ - ٢١٠).



إضافه إلى ما سبق يمكن الرجوع إلى مراجع عديدة نذكر بعضها: أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال تحقيق وتعليق خليل هراس مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٩٦٩، مواضع متفرقة، ص ٩٦-١٠٠، ص ١١-١٢٠، ص ٢٢٢-٢٢٩، ولهذا الكتاب أهمية عظيمة. الإمام الشافعي: الأم، الدار المصرية للتأليف والترجمة طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٢٢١ هـ، الجزء الرابع ص ١٠٢ - ١٠٥، ص ١٩١ - ١٩٢. الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، المكتبة التوفيقية بدون تاريخ، ص ١٥٦ - ١٥٧. أبو الفرج بن رجب الحنبلي: الاستخراج في أحكام الخراج، دار الحديث، بيروت ١٩٨٢، مواضع متفرقة خاصة ص ١٤ - ١٩، ص ٢٥ - ٤٢، ص ٧٢ - ٧٦. موسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٢٩٠ هـ الجزء الخامس، ص ١١١ - ١٢٨. ■

الظروف السياسية والاجتماعية. فقد اندلع صراع فقهي مشابه لما سبق في العصر المملوكي، حينما حاول سلاطين المماليك مصادرة أرض الوقف بعد أن تكاثرت حتى وصلت إلى عشرة قرارات من أرض مصر (أي ٤١، ٧٪ من إجمالي المساحة) في أواخر العصر المملوكي، ولجأ السلاطين إلى نظرية الفتح عنوة لتبرير فك الأوقاف والاستيلاء عليها وقد وقف معظم الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ضد السلاطين عدا من كان منهم يتخذ موقفاً مغايراً عن ضعف ونفاق (د. محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٠، ص ٢٧٨، ص ٢٢٤ وما بعدها).

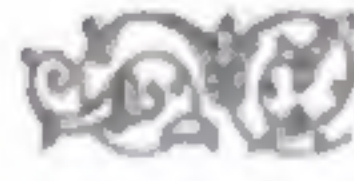
كذلك فعلى الرغم من أن الشيخ الشرقاوي الذي عاصر الحملة الفرنسية كان ينتمي إلى المذهب الشافعي فإننا نجده يخالف رأي أستاذه الذي ذهب إلى مصر (مثلها مثل العراق فتحت عنوة). فهو يقصر واقعة الفتح عنوة على المدينة فقط (أما قراها ففتحت صلحاً) ثم يقول «اعلم أن أراضي مصر ودورها، وما يوجد منها بيد أحد، يقضى له بملكه باليد، ولا يجوز ضرب خراج على ما بأيدي أهلها وذلك لأنها وإن فتحت عنوة، لكن لا نسلم أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وقفها، وما في بعض التواريخ أنه وقفها لا اعتبار به، لأن الأحكام الشرعية وما يتعلق بها لا تبنى على مثل تلك التواريخ التي لم يعلم ثبوتها، وحينئذ نقول فيما نجده بأيدي أهلها وفيما وقفه ملوكها أو غيرهم أنه يجوز أن يكون انتقل من الغانمين بطريق شرعي لغيرهم وهكذا إلى أن وصل إلى ما هو بيده أو يجوز أن يكون مات القائمون من غير ورثة، فصار لبيت المال فتصرفت فيه الأئمة بالتمليك وغيره مما يجوز لهم في أموال بيت المال، فيجوز إقرار أهلها على ما بأيديهم والحكم بصحة وقف الملوك وغيرهم ولا يجوز ضرب الخراج على ذلك (الشرقاوي على التحرير: حاشية شيخ المحققين العلاقة الشيخ (عيسى البابي الحلبي بدون تاريخ، الجزء الثاني، ص ٤٢٢). ويلاحظ أننا إزاء انقلاب من الناحية المنهجية فهو ينطلق من الواقع المائل أمامه والمتمثل في أن الأرض بيد الناس، ولا يعتد بالروايات التاريخية (التي تذهب إلى أن أرض مصر وقف على جماعة المسلمين) ثم يحاول تفسير هذه الواقعة المائلة أمامه وتحيل احتمالات التاريخية معينة تناسبها، وليس العكس. فالأحكام الشرعية في نظره لا يجب أن تبنى على الروايات المشكوك فيها والتي يكذبها الواقع ثم إنه ثانياً يصل إلى حد إنكار حق الدولة في جباية الخراج نفسه.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الآراء أتت في سياق ما كان يعتبره معاصرو الحملة الفرنسية محاولات لمصادرة حقوق الملكية القائمة لصالح ما أطلقوا عليه «الجمهور» (أي الجمهورية الفرنسية). فيذكر الجبرتي أن قادة الاحتلال الفرنسي «شرعوا في ترتيب ديوان آخر وسموه محكمة القضايا، تحال إليه «القضايا في أمور التجار العامة والموارث والدعاوى، وجعلوا لذلك الديوان قواعد من الخبث، وأساساً من الكفر، ودعائم من الظلم وأركاناً من البدع السيئة... وشرطوا في ضمنه شروطاً، وفي ضمن تلك الشروط شروطاً أخرى، وذلك بتعبيراتهم الكثيفة، والفاظهم السخيفة،

تلك الخلافات تنطوي على دلالات معينة وثيقة الصلة بأن هناك

التباسا تاريخيا يحيط

بحقوق الملكية نفسها



تلقائي، ومن المعتقد أن أصل الحياة الإقطاعية كان هو نظام حياة الأرض الذي كان معروفاً في القرنين السابع والثامن باسم بريكار يوم precarium وهو النظام الذي كان معمولاً به في أراضي الكنيسة على نحو خاص، ووفقاً لنظام الحياة المؤقتة هذا، كان مقدم الديرو أو الأسقف الذي يملك مساحة من الأرض أكبر مما يمكنه أن يديرها بنفسه يسمح للمدنيين بالإفادة من هذه الأراضي لقاء إيجار معين، مع العلم أنه يمكن لصاحب الأرض أن يستردها متى شاء، ثم يعرض كائنات للتطورات اللاحقة منتهياً إلى القول بأنه، كانت نتيجة للربط المتزايد بين التبعية الإقطاعية والإقطاع أن نشأ جوع إلى الأرض في أوساط الأفضال في المجتمع الإقطاعي.. كما سعوا (أي الأفضال) إلى تأكيد الصفة الوراثية للأرض التي حازوها من سيدهم،

كذلك يقول بيرى أندرسون أن المفهوم الكلاسيكي لحق الملكية الروماني Quiritary Ownership قد سقط في الأغوار المبهمة للإقطاعية المبكرة ويؤكد أيضاً أن حقوق الملكية في نمط الإنتاج الإقطاعي كانت قائمة على «مبادئ حقوقية للملكية المشروطة والمراتبية المكملة لتقسيم السيادة» كما أن تطور الاقتصاد السلعي المديني كان مصحوباً بجهود لإعادة إحياء القانون الروماني، ثم يتحدث أنه كان من بين تلك الجهود «ابتكار اختلاف بين الملكية المباشرة Dominium directum وبين ملكية الانتفاع dominium utile من أجل تحليل هيرارشية الأفضال، أي «الأتباع»، ومن ثم تعدد الحقوق على نفس الأرض. ومحاولات أخرى تميز التصور الوسيطى للملكية الأرض seisin باعتباره مفهوماً يتوسط ما بين الملكية اللاتينية^(*) latin، praporty، وبين الحياة possession التي ضمنت حماية الملكية من الاستيلاء المؤقت ودعاوى النزاع، بينما استمرت المبادئ الإقطاعية في تعدد حقوق الملكية على نفس الشيء، فحق ملكية الأرض seisin لم يكن مقصوراً على صاحبه (exclusive)، ولم يكن متمتعاً بصفة الديمومة perpetual، والمودة الكاملة لظهور فكرة الملكية الخاصة المطلقة كانت نتاج الحقبة الحديثة المبكرة..

إن كل ما سبق لا يكشف لنا فقط عن حقيقة خرافة وجود حق الملكية الخاصة المطلقة للأرض على الطراز الروماني في أوروبا الإقطاعية، وبالمثل خرافة الغياب المطلق لحق الملكية الخاصة للأرض في مصر، وإنما يمكننا أيضاً من الذهاب إلى أبعد نحو التخلص من الذهنية القانونية الضيقة.

فغياب نظام الملكية على الطراز

يكون هناك انسجام داخلي ووحدة في المعيار، بدلا من ازدواج المعايير. يقول المؤرخ الإنجليزي فينوجرادوف، تنشأ عن العقد الإقطاعي ظاهرة خاصة بقانون ملكية الأرض، وذلك بالإضافة إلى ما بالعقد في ذاته من صبغة سياسية، وهذه الظاهرة هي أنه يتولد في العقد تمييز ذو مغزى لعنصرين من عناصر فكرة الملكية (dominium). ذلك أن الملكية في القانون الروماني اتسمت في معظم أيام الدولة الرومانية بأنها وحدة معنوية مطلقة. فالشخص المالك لشيء من الأشياء - بما في ذلك قطعة من الأرض - له وحده حق الملكية المفردة المانعة. على حين تعين على رجال القانون في العصور الوسطى أن يعتبروا للقطعة الواحدة مالكين اثنين، متبوع وتابعه، ولأول حق الملكية المباشرة أي ملكية الرقبة عند فقهاء

القانون، والثاني حق الملكية الانتفاعية، أي حق استغلال الأرض، وفي إنجلترا تجنب القانون ازدواج فكرة الملكية بالمرادفة بين ملكية الرقبة وملكبة الخدمة.. غير أن ضرورة اعتبار نوعين من الملكية في جميع أحوال التملك أدى من طريق غير مباشر إلى إضعاف الملكية المطلقة للأرض. ولذا دارت قضايا الاختلاف في ملكية الأرض حول التملك بوضع اليد، وهو التملك المتمتع بالحماية الفعلية، على حين أخذ حق التملك بالحجة المكتوبة يتضاءل تدريجياً..

ويقول كانتور إنه في البداية، لم تكن التبعية الإقطاعية، Vassalage، ترتبط بملكية الأرض، فقد كان الأفضال^(*) Vassals، يعيشون في قلعة ذات جدران خشبية سميكة يقيمها سيدهم الذي يتكفل بإطعامهم وكسوتهم وتسليحهم. وفي المرحلة التالية من مراحل تطور النظم الإقطاعية تم الربط بين التبعية الإقطاعية والأرض، ويلاحظ أن الأفضال سيشكلون لاحقاً الشخصية الرئيسية لأمراء الإقطاع في أوروبا. ثم يقول كانتور، ولم يكن منح الإقطاع Fief يعني أن يمنح الفصل الإقطاع كافة حقوق ملكيتها. إذ كان له أن يفيد من عائد الأرض كمكافأة له على خدماته... ولكن من الناحية القانونية كانت ملكية الأرض حقاً للسيد الذي يمكنه استعادتها إذا لم يلتزم الفصل بالولاء له، وعندما يموت الفصل كان الإقطاع يعود إلى السيد بشكل

الهرمي الإقطاعي إلى تعدد الحقوق العينية^(*) على نفس القطعة الواحدة من الأرض وعدم النظر إلى الملكية باعتبارها «وحدة معنوية مطلقة، بحيث تكون مقصورة لشخص واحد بصورة حصرية exclusively، بحيث يزيج من عداه وفق منطق القانون الروماني. إن الدولة في مصر تتمتع بحقوق الملكية بوصفها السيد الإقطاعي الأعلى، وتأسيساً على حقها في جانب من الربيع الإقطاعي، وتنتهي السلسلة بالشكل القني من تملك الفلاح للأرض. كذلك كانت تتوسط تلك السلسلة الملكية الخاصة الإقطاعية للأرض في مصر، ولكنها كانت مقيدة بحقوق الدولة من جهة وبحقوق الفلاحين من جهة أخرى. أما ملكية الفلاح القنية فقد كانت تنحى بحقوق الربيع الإقطاعي للدولة وأمراء الإقطاع،

ولا تحمل من حق الملكية سوى الاسم والشكل من زاوية معينة، وإن كانت من زاوية أخرى ترتب له حقاً في الأرض يتمكن منها من الحصول على وسائل عيشه الضرورية. وتصبح في عصر التحول إلى الرأسمالية ذات أهمية قصوى بالنسبة له، حينما يجري تجريده من أرضه وتحويله إلى معدم ثم إلى بروليتاري.

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الذين ينفون وجود الملكية الخاصة للأرض في مصر هم أنفسهم الذين يؤكدون وجودها في أوروبا الإقطاعية. فالأستاذ صادق سعد على سبيل المثال يتحدث عن أن أمراء الإقطاع في أوروبا كانوا يتمتعون بحق الملكية المطلق على الطراز المحدد وفق القانون الروماني، فيتحدث عن «حق الأمير في التصرف في أرضه، يقدمها مهراً لبناته، أو يورثها لأكثر أولاده».

ولكن وجود تلك العناصر من حقوق التصرف، (والتي رأينا ما يناظرها في مصر) ليست دليلاً على أن نظام الملكية في أوروبا كان يتفق مع منطق القانون الروماني، فوفق ما يذهب إليه مؤرخو الإقطاع الأوروبيين أنفسهم لم تكن الملكية الخاصة الإقطاعية ملكية مطلقة وإنما كانت مقيدة بأشكال مناظرة لما كان قائماً في مصر، الأمر الذي يعني إنكار وجود الملكية الخاصة للأرض في مصر إنكارها بالضرورة في أوروبا، والعكس صحيح، حتى

تطبيق نظام الالتزام (١٧٩٧م) على الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) وهي بيانات مستخلصة من دفاتر الالتزام أي من وثائق لا شك في صحتها وتعطي بيانات عن الواقع بصورة أكثر وثوقاً. وقد بلغ عدد الملتزمين في السنة الأولى ١٧١٤ ملتزماً، ثم ارتفع إلى ٤٤٢٠ ملتزماً عشية الحملة الفرنسية. وهذه الزيادة لا تعود كلها إلى تفتيت الالتزام بين الورثة، وإنما أيضاً إلى انتقال الأرض من يد لأخرى بالبيع أو الشراء. هذا فضلاً عن ورود كثير من الحصص بأسماء الأسر، وليس بأسماء الورثة، مما يؤكد محدودية تأثير عامل التفتيت بالوراثة على زيادة عدد الملتزمين. ويفحص فئات الملتزمين يبين دخول فئات جديدة ميدان الالتزام، مثل التجار والعلماء، والنساء (بعد أن كان الأمر مقصوراً بشكل رئيسي على الممالك والعسكريين) وهي فئات لم تكن في بداية الفترة تحتل وزناً له أهمية تذكر، حيث نجد عشية الحملة الفرنسية ٥٨٠ ملتزماً من النساء، ٣٠٧ من العلماء، ٥٧ من التجار. وقد تتبع د. عبد الرحيم أسباب دخول هذه الفئات ميدان الالتزام من واقع وثائق المحاكم الشرعية، فوجد أن التصرف بالبيع والشراء كان سبباً رئيسياً فيها، سواء فيما يتعلق بالفئات الأصلية من الممالك والعسكريين، أو الفئات الجديدة من العلماء والتجار والنساء، ودخول النساء تحديداً ميدان الالتزام يؤكد أيضاً حق الإرث حيث لم يعد التمتع مرتبطاً بالخدمة العسكرية كما كان الحال في بداية الأمر.

جـ - ملكية الدولة

بقيت في النهاية كلمة أخيرة حول ملكية (الدولة)، فلا يعني تأكيدنا أعلاه على وجود أشكال معينة من حق الملكية لكل من الفلاحين والملتزمين، أننا ننكر حق الدولة في ملكية الأرض، كما فعل دراشد البراوي الذي سبق لنا اقتباس نص رايه في صدر هذا المقال، حيث يرى ملكية الأرض في مصر باعتبارها ملكية خاصة تامة مطلقة، وإن حق الدولة ليس سوى حق السيادة العليا بالمعنى السياسي.

وفي رأينا أنه من صواب الرأي التسليم بحقوق ملكية لكل من الأطراف الثلاثة (الدولة، الملتزمين، الفلاحين)، وليس إرجاع الملكية إلى طرف واحد من هؤلاء.. وهذا الرأي غير معقول على الإطلاق من زاوية منطق القانون الروماني، أو القانون البرجوازي الحديث، ولكنه شديد المعقولية وفق منطق علاقات الملكية الإقطاعية، التي يؤدي الترتيب

الوَسِيَّة

كتاب الزاوية



من شعر الحلاج

مختارات

إلى كم أنت فى بحر الخطايا
تبارز من يراك ولا تراه
وسمّك سمّت ذى ورع تقى
وفعلك فعل متبع هواه
فيا من بات يخلو بالمعاصي
وعين الله شاهدة تراه
أتطمع أن تنال العفو ممّا
عصمت وأنت لم تطلب رضاه
فتبّ قبل الممات وقبل يوم
يلاقى العبد ما كسبت يدها
أتفرح بالذنوب والخطايا
وتتساه ولا أحد سواه

إذا دهمتْك خيول البعاد
ونادى الایاس بقطع الرجا
فخذْ فى شمالك ترس الخضوع
وشدّ اليمين بسيف البكا
ونفسك نفسك كنّ خائفاً
على حذر من كمين الجفا
فإن جاء الهجر فى ظلمة
فسرّ فى مشاعل نور لصفّا

الفاطميين، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٤٨، ص ٢٦-٣٧.
انظر الملحق المرفق بالمقال
انظر: د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولى، ١٩٨٦، ص ٨٥ وما بعدها.
ب. س. جيران، الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة، ضمن كتاب وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، مكتبة، الطبعة الأولى، ١٩٧٨، المجلد الرابع، ص ٣٦.
نفسه، ص ١٧٦-١٧٧.
لانكرية: الريف المصرى فى مصر المماليك العثمانيين، ضمن كتاب وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، مكتبة الخارنجرى، الطبعة الأولى، ١٩٧٨، المجلد الخامس، ص ٣٠.
جيران نفس المرجع السابق، ص ١٧٨.
الكوت استيف: النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية، ضمن كتاب وصف مصر، المجلد الخامس، سبق الإشارة إليه، ص ٥٨.
ج. دى شابرول: دراسته فى عادات وتقاليد سكان مصر الحديثين، ضمن كتاب وصف مصر، ترجمه زهير الشايب، مطبعة الجبلاوى، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، المجلد الأول، ص ٢٢١.
نفسه، ص ٢٢٢.
نفسه، ص ٢٢٣.
نفسه، ص ٢٢١.
نفسه، ص ٢٢٤.
نفسه، ص ٢٢٥-٢٢٤.
لانكرية، مرجع سبق ذكره، ص ١١-١٥.
نفسه، ص ١٥.
نفسه، ص ١٤ الهامش.
نفسه، ص ١٥.
نفسه، ص ١٥، ١٦.
نفسه، ص ١٦.
نفسه، ص ١٧، ١٨.
نفسه، ص ١٦، ١٧٨، د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، مطبعة جامعة عين شمس، الطبعة الأولى، ١٩٧٤، ص ١٠٠-١١٢.
لانكرية المرجع السابق، ص ٢٢.
نفسه، ص ٢٥.
نفسه، ص ٢٥.
محمد كامل مرسى بك، الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى، القاهرة، ١٣٥٥ هـ، ١٩٣٦ م، نص اللائحة السعيدية الوارد بالملحق، ص ١٢٨، ص ١٣١-١٣٢.
د. زبيدة عطا: الفلاح المصرى فى القرنين السادس والسابع الميلاديين، مطبعة دار نشر الثقافة، ١٩٧٨، ص ٨٩.
د. عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦-٩٩.
أحمد صادق سعد، تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى، دار بن خلدون، ص ١٩.
ج. د. كويلاند، ب. فينو جراف، الإقطاع فى العصور الوسطى، ترجمة محمد مصطفى زيادة، طبعة ثابتة مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨، ص ٧٣-٧٤.
نورمان كانتور: التاريخ الوسيط (قصة حضارة البداية والنهاية) ١٩٦٩، ترجمه د. قاسم عبيد قاسم، دار المعارف، الجزء الأول، ١٩٨٤، ص ٢٧٦-٢٧٨.
Perry Anderson, Lineages of The Absolut State, Verso Edition, 1980, pp. 25-26.

الرومانى، لا يعنى غياب حق الملكية الفردية، وإنما تكون إزاء نظام آخر (أو نظم أخرى) للملكية وثيق الصلة بنوعية علاقات الإنتاج، والأشكال الخاصة لتنظيم الطبقة السائدة الداخلى، حيث تتشابه ملكية الأرض كحق عيى (أى حق يقع على الأشياء) مع الحقوق الشخصية لأفراد الطبقة السائدة إزاء بعضهم البعض، ثم يمكن البحث عن جذر كل ذلك فى طبيعة علاقات الإنتاج السائدة. فالأشكال القانونية للملكية هى فى جانب أساسى منها فى التحليل الأخير، صورة فى المرأة لتلك العلاقات، وإذا شئنا التعرف على دقائق الصورة فعلينا البحث عنها فى الأصل، لاسيما إذا كانت المرأة غير مستوية وإذا كان الضوء قبل أن يصلها يتعرض لانكسارات عديدة، لتصلنا فى النهاية صورة مقلوبة عن الواقع ومليئة بالألغاز. ■

المراجع والهوامش

• فى دراسة حديثة للدكتور عبد الرحمن عبد الرحيم «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» يتوصل استناداً على وثائق دفاتر الترابيع، إلى أن النسبة بين أرض الوسية وأرض الفلاحين كانت أكبر من ذلك بكثير، فضلاً عن أنها كانت بنسبة غير ثابتة، فقد تراوحت ما بين ١/٤، ١/٣، ١/٢، وفى بعض الحالات تجاوزت النصف بقليل. ويلاحظ الدكتور عبد الرحيم أيضاً أنه كانت توجد أراضى أوسية جنوب المنيا على خلاف ما ذكره لانكرية، انظر المرجع المذكور ص ٨٠/٧٩، وانظر أيضاً هامش المترجم وصف مصر الأستاذ زهير الشايب، ص ٥، ص ١٨.
• يلاحظ فيما يخص أرض الالتزام أن جيران يبدو منفرداً فى نظيه حق ملكية الملتزمين، على حين نجد أن بقية زملائه (استيفه دى شابرول، لانكرية) يعترفون بشكل واضح بتمتع الملتزمين بجميع أنواع التصرفات فى أراضيههم (أرض الالتزام، أرض الوسية) من توريث وبيع وهبة وإيجار ورهن... إلخ).
• ليس من الضروري أن يرتبط ذلك بالعلاقات الإقطاعية وحدها، حيث تشهد ظاهرة تعدد الحقوق العينية على نفس العين، ولكن بصورة مختلفة فى مصر الفرعونية فى ظل شكل خاص من العلاقات العبودية.
• انتقلت كلمة Vassal، إلى العربية من نظام الإقطاع الأوروبى فى فلسطين، فأصبح يطلق على الأتباع وغيرها كلمة «فصل».
• الملكية اللاتينية هى تطبيق خاص للقانون الرومانى فى الأقاليم اللاتينية على اعتبار أن الملكية الرومانية Quiritar كانت مقصورة على مواطنى مدينة روما تحديداً وكانت مشروطة أيضاً بأن يكون الشيء المملوك رومانياً، أى موجوداً بروما، أو إيطاليا، كما كان يجب أن يكون اكتساب الملكية بإحدى الطرق المقررة فى القانون الملى كالإشهار والدعوى الصورية (انظر د. محمد عبد المنعم بنى، د. عبد المنعم البهراوى، مبادئ القانون الرومانى دار الكتاب العربى ص ٢١٤ - ٢١٩).
راشد البهراوى، حالة مصر الاقتصادية فى عهد